١٩٩٢/١/٢٧). ولم يمر سوى يوم واحد حتى اعتدى مستوطنون، آخرون، بالرصاص، على منزل رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وقد اعلنت مجموعة، اطلقت على نفسها اسم «حشمونئيم» مسؤوليتها عن الحادث (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/٢٩).

تنظيم القمع

جاءت هذه التطوّرات بموازاة خطوات اتخذتها سلطات الاحتلال لاعادة تنظيم عملياتها القمعية وتشديد سيطرتها في المناطق المحتلة. وقد لمّح وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، الى ذلك، في تصريح أدلى به بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٦، حذّر فيه الفلسطينيين من ان مقاومة الاحتلال وتصاعد العمليات العسكرية سيقودان الى تشديد اجراءات الأمن المتبعة ضدهم (**الحياة**، ١٩٩١/١٢/١٧). وصعّد قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، اللواء داني ياتوم، الموقف في أواخر الشهر عينه، حين ربط بين تصاعد الهجمات الفلسطينية وبين لجوء السلطات الى الترحيل كعقاب وكرادع (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١٢/٢٨؛ **والقدس العربي**، ٢٨ ـ ١٩٩١/١٢/٢٩). وبالفعل، صدرت أوامر ابعاد بحق ١٢ ناشطاً فلسطينياً، في أوائل كانون الثاني (يناير)، سبعة منهم من قطاع غزة وخمسة من الضفة الفلسطينية، اتّهم خمسة منهم بالانتماء الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأربعة بالانتماء الى «فتح» واثنان لـ «حماس» وواحد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (جناح نايف حواتمة) (**الحياة**، ١٩٩٢/١/٤).

توزّعت الاجراءات الرسمية الاسرائيلية، عملياً، بين ثلاثة مجالات، هي: التصرّفات العملية في الميدان؛ تعديل أوضاع القوات المسلّحة وأساليبها؛ اضفاء الشرعية على تنظيم المستوطنين.

ففي المجال الاول، سعى الجيش الاسرائيلي الى انهاء ظاهرة المقاومة المسلّحة الناشطة في منطقة جنين، والتي أخذت تكتسب مدلولات معنوية هامة في الارض المحتلة. وقد أعلنت سلطات الاحتلال حظر التجول ليلاً في منطقة واسعة، امتدت، من جوار الجفتلك، في غور الاردن، الى المنطقة الواقعة الى الشرق من قضائي نابلس وجنين، للقيام بأعمال التفتيش والاعتقال (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١/١٣). كما فرض الجيش حصاراً على ثلاث قرى في قضاء رام الله، في أواخر الشهر الماضي، لمنع وصول الامدادات التموينية من وكالة غوث اللاجئين «اونروا»، الى عدد من المواطنين (**المصدر نفسه**، ٢٥ ـ ١٩٩٢/١/٢٦). وهكذا استمر حظر التجول مفروضاً على رام الله والبيرة منذ مطلع كانون الاول (ديسمبر)، ولمدة تقارب الـ ٥٧ يوماً.

لئن كانت الاجراءات، السابقة، معهودة، فان الجيش الاسرائيلي سعى، في الوقت عينه، الى اعادة ترتيب توزيع قواته، وأساليب عملها. بدأت هذه العملية، في أواسط كانون الاول (ديسمبر)، بتعيين مستشار خاص لرئيس هيئة الاركان، برتبة لواء، من اجل وضع الافكار الخاصة بطرق قمع الانتفاضة. وباشر المستشار زيارة الوحدات، والشُعب، وأجهزة المخابرات، ليطّلع على سبل رسم استراتيجية متبلورة لمكافحة المقاومة، كما اقترح تقليص حجم القوات النظامية، الاجمالي، وتشكيل وحدات خاصة، جديدة، تعتمد مبدأ المفاجأة التكتيكية (**فلسطين الثورة**، ١٩٩١/١٢/٢٢).

لم يتضح، تماماً، ما الذي تبنّته القيادة الاسرائيلية، من بين هذه المقترحات، غير انه تأكد، لاحقاً، ان اللواء ياتوم عرض مجموعة تدابير على المدعي العام للدولة، والمدعي العام للجيش، وحصل على موافقتهما (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٢/٧). وتبيّن، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ان وزير الدفاع، موشي ارنس، سمح لرئيس الاركان، اللواء ايهود باراك، باصدار أمر بزيادة عدد الجيش في الاراضي المحتلة بنسبة ٢٠ بالمئة. وأوعزت القيادة الاسرائيلية، أيضاً، بتنشيط الوحدات الخاصة، وكذلك باستبدال أفراد الاحتياط بالجنود النظاميين، لأنهم أفضل تدريباً، وأقدر على معالجة المظاهرات والمقاومة المدنية (**المصدر نفسه**، ٢٢ و٢٣ و١٩٩٢/١/٢٤). وتوّج الجيش اجراءاته الجديدة هذه، في مطلع شباط (فبراير)، بتعديل أوامره، المتعلّقة بظروف، وقوانين اللجوء الى اطلاق النار على الفلسطينيين (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/٢/٣؛ **والقدس العربي**، ١٩٩٢/٢/٣). وأتاح، بذلك، للجنود اطلاق النار لقتل أي مسلّح